معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٩٥)

السوق المصرية للغزول

يونية ٢٠٠٦

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩٥)

السوق المصرية للغزول

يونية ٢٠٠٦

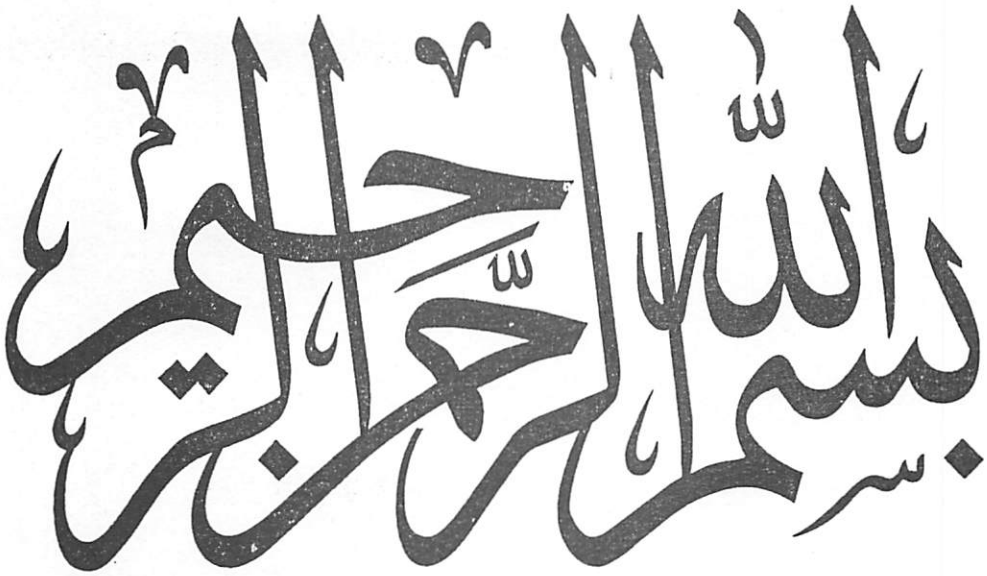
بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

السـوق المصريـــة للغـزول

مستخلص

السوق المصرية للغزول

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأطراف المتعاملة فى السوق المصرية للغزول ثم الكشف عن مواطن ونوعية المشاكل والمعوقات التى تواجه هذه الصناعة بغرض تحديد السياسات والأدوات اللازمة للتغلب عليها بهدف النهوض بهذه الصناعة . ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: عدم الإستقرار هى السمة المميزة لصناعة الغزول حيث التقلبات فى الإنتاج ، والأسعار والمخزون فى هذه الصناعة ، كما تحقق صناعة الغزول أقل معدلات للعائد على مبيعاتها والقيمة المضافة فى إنتاجها بالقياس إلى غيرها من حلقات الإنتاج والتصنيع فى سلسلة إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى ، كذلك تساهم صناعة الغزول والمنسوجات فى مجملها فى التراكم الرأسمالى فى الصناعة ، وإن كان ذلك ينحصر وبشكل أساسى فى الإضافة إلى المخزون السلعى ، وتعد مدخراً صافياً للنقد الأجنبى .

إن سمة عدم الإستقرار فى صناعة الغزول ، وضعف معدلات العائد والقيمة المضافة بها يعزى إلى الكثير من الأسباب من بينها إرتفاع أسعار الألياف الخام الطبيعية المنتجة محلياً ، وتردد الدولة فى تحمل أعباء الدعم الذى تقدمه لهذه الصناعة إلى جانب غياب الجودة فى الأقطان المنتجة مما يحمل صناعة الغزول بأعباء مالية إضافية لتجنب هذه العيوب. كما أن منشآت تجهيز الألياف الخام تحقق عائداً مرتفعاً على خدماتها على حساب صناعة الغزول بسبب السياسة المتصلة بتسعير خدمات المنشآت المشتغلة بتجهيز هذه الألياف . ويضاف إلى ذلك أيضاً إرتباط صناعة الغزول ، وكذلك صناعة المنسوجات فى تصريف جانباً كبيراً من إنتاجها على الأسواق الخارجية ، والتى بدأت قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية على التناقص مع إلغاء نظام الحصص ، وتطبيق إتفاقية الجات . كما أن تناقص القدرة التنافسية لصناعة الغزول، ومن ثم صناعة النسيج والملابس الجاهزة فى الأسواق الخارجية ، يمكن أن يعزى بدوره إلى إعتماد صناعة الغزول على منشآت القطاع العام/الأعمال العام والتى تقوم على إنتاج مايقرب من ٦٣% من غزول القطن (فى عام ٢٠٠٤/٠٣) والتى توصف بغياب الكفاءة الإنتاجية فيما بينها ، وهو مايعزى أساساً إلى وجود القصور الإدارى فى هذه المنشآت مع إرتفاع تكلفة مكون الأجور ، وأعباء خدمة الدين من القيمة الإجمالية للإنتاج بها مع ضعف مستويات الإنتاجية بها.

ومن أهم توصيات الدراسة من أجل النهوض بهذه الصناعة إنشاء صندوق لموازنة الأسعار فيما بين حلقات إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى. وتفعيل الدور المخطط للمؤسسات والتنظيمات المعنية يفتح الأسواق الخارجية وتنمية الصادرات ، وإجراء الدراسات المتأنية لتجنب ماقد ينشأ عن إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) من نتائج سلبية على هذه الصناعة ، مع إعادة هيكلة أعباء خدمة الدين والعمالة بمنشآت القطاع العام وتطوير إدارة هذه المنشآت وغيرها من الأدوات الواردة فى مضمون الدراسة.

" Abstract "

" The Egyptian market of yarn "

This study aims to identify dealers, problems and constraints in the Egyptian market of yarn. This is to identify the required policies and tools for development of this industry. The main derived conclusions are: (1) The instability of this industry as reflected in fluctuations of production, stocks and prices, (2) This industry achieves a low return on sales and value added in production in comparison with other industries in the chain of producing and transforming the raw fibers into final products, (3) The industry of yarn contributes to capital accumulation. This contribution is blocked basically in the stock increase., (4) This industry contributes to saving foreign currency.

The instability of yarn industry is explained by many causes, among of which are: (1) The price increases of produced raw fibers, (2) The absence of the governmental decissive decision for supporting this industry, (3) The poor quality of produced raw cotton, (4) The firms of raw fibers preparation earn high profits on the account of other industries in the chain, because of pricing policy of their services, (5) The yarn and textiles industries depend on foreign markets for selling a great portions of their products. The competitive ability of these industries in the foreign markets decreased after the application of world trade organization conditions, (6) The public firms, producing the greatest portion of yarn are inefficient because of the poor management, the high costs of employment and debts.

For developing and expanding this industry, the study recommended; (1) The establishment of a fund for balancing prices, (2) Activation of the role of Agencies and institutions concerning promotion of yarn and textile exports, restructuring the public firms of yarn production, and other policies and tools mentioned in the study.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	
١- الفصل الأول : الأطراف المشاركة والمتعاملة فى السوق المصرية للغزول ، والمشاكل والمعوقات	١
١- الأطراف المشاركة والمتعاملة فى سوق الغزول	١
٢- مشكلات ومحددات صناعة الغزول والمنسوجات	٥
٢- الفصل الثانى : نشاط الأطراف المشاركة والمتعاملة فى سوق الغزول	١٣
١- منتجى الألياف الخام الطبيعية	١٣
٢- منشآت تجهيز وإعداد الألياف الخام	٢٠
٣- منشآت تصنيع الغزول	٢١
٤- منشآت تصنيع المنسوجات	٣٩
٥- الدولة وقطاع التجارة الخارجية	٤٢
٦- أطراف أخرى	٦٢
٣- الفصل الثالث : نتائج نشاط وتعامـــل الأطراف المشاركة فى سوق الغزول لعام ٢٠٠٤/٠٣	٦٥
١- الإنتاج والمبيعات	٦٦
٢- نتائج النشاط والتعامل فى السوق على أهداف الأطراف المشاركة ومواطن القصور والجذب.....	٧١
(١/٢) بالنسبة للأطراف المنتجة	٧١
(٢/٢) الأطراف الأخرى والقيمة المضافة وتوزيعاتها ...	٨١
(٣/٢) التكونيات الرأسمالية	٩٣
(٤/٢) المساهمة فى توفير النقد الأجنبى	١٠٢
٤- الفصل الرابع : نتائج وتوصيات الدراسة.....	١٠٤
٥- المراجـــع	١١٤

فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (١) عدد المنشآت المشتغلة بتجهيز الألياف الخام ، وتصنيع الغزول والمنسوجات والملابس الجاهزة فى عام ٢٠٠٤/٠٣ .	١١
جدول رقم (٢) المساحة المنزرعة بالقطن ، والكتان ، ومتوسط إنتاجية وتكلفة وصافى عائد الفدان منها خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ .	١٧
جدول رقم (٣) المركز الإحصائى للقطن المصرى فى مواسم ٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٣/٢٠٠٤ .	١٩
جدول رقم (١/٤) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) فى منشآت تصنيع الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٣/٢٠٠٤) .	٢٥
جدول رقم (٢/٤) معدلات التغير السنوى فى الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة فى منشآت تصنيع الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣) .	٢٥
جدول رقم (٣/٤) متوسط سعر المنتج من الغزول القطنية فى منشآت قطاع الأعمال العام / والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣) .	٢٦
جدول رقم (٤/٤) العرض ، والإستخدامات من الغزول القطنية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣) .	٢٦
جدول رقم (١/٥) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) فى منشآت تصنيع غزول الكتان خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣) .	٢٩
جدول رقم (٢/٥) معدلات التغير السنوى فى الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة فى منشآت تصنيع غزول الكتان خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣).	٢٩
جدول رقم (٣/٥) متوسط سعر المنتج من غزول الكتان فى منشآت قطاع الأعمال العام ، والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٠
جدول رقم (٤/٥) العرض والإستخدامات من غزول الكتان خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣)	٣٠

تابع فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (١/٦) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة ومتوسط سعر المنتج فى صناعة غزول الجوت خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٤/٠٣)	٣٢
جدول رقم (٢/٦) العرض ، والإستخدامات من غزول الجوت خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨- ٢٠٠٤/٠٣).	٣٢
جدول رقم (١/٧) الطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) فى منشآت تصنيع غزول الصوف خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٥
جدول رقم (٢/٧) الأرقام القياسية للطاقة الإنتاجية (المتاحة والمستغلة) والطاقة العاطلة فى منشآت تصنيع غزول الصوف خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٥
جدول رقم (٣/٧) متوسط سعر المنتج من غزول الصوف فى منشآت قطاع الأعمال العام ، والقطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣) .	٣٦
جدول رقم (٤/٧) العرض ، والإستخدامات من الغزول الصوفية خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٤/٠٣).	٣٦
جدول رقم (٨) الإنتاج من الألياف والغزول الصناعية بمنشآت القطاع العام ، والخاص لعام ٢٠٠٤/٠٣.	٣٨
جدول رقم (٩) هيكل إنتاج المنسوجات فى الصناعة المصرية لعام ٢٠٠٤/٠٣ .	٤١
جدول رقم (١٠) مساهمة كل من القطاع العام /الأعمال العام ، والقطاع الخاص فى إنتاج المنسوجات فى عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٤٣
جدول رقم (١١) أسعار المنسوجات المنتجة بمنشآت القطاع العام ، والقطاع الخاص فى عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٤٤
جدول رقم (١/١٢) الصادرات ، والواردات من المنسوجات ومصنوعاتها خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠٠٤ .	٤٨
جدول رقم (٢/١٢) هيكل الصادرات من المنسوجات ومصنوعاتها خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠٠٤) .	٤٨

تابع فهرس الجداول

الجداول	الصفحة
جدول رقم (١٣) الصادرات ، والواردات والميزان التجارى للألياف الخام الطبيعية والصناعية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤) .	٥٠
جدول رقم (١٤) أسعار الصادرات ، والواردات من الألياف الخام خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) .	٥٢
جدول رقم (١٥) الأرقام القياسية للميزة النسبية الظاهرة للألياف ، والغزول ، والمنسوجات ومنتجاتها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) .	٥٧
جدول رقم (١٦) نصيب الصادرات المصرية فى إجمالى الصادرات العالمية من ألياف القطن ، والكتان ، والغزول ، والمنسوجات ، والملابس الجاهزة خلال السنوات (١٩٩٥ – ٢٠٠٣).	٥٨
جدول رقم (١٧) الإنتاج ، وصافى مبيعات الإنتاج التام فى صناعة الغزول ، والمنسوجات لعام ٢٠٠٤/٠٣ .	٧٢
جدول رقم (١٨) صافى العائد (الأرباح) فى منشآت تجهيز الألياف ، وتصنيع الغزول والمنسوجات ، والملابس الجاهزة لعام ٢٠٠٤/٠٣.	٧٥
جدول رقم (١٩) المكونات السعرية لأسعار المنتج للألياف الخام ، والغزول ، والمنسوجات خلال عام ٢٠٠٤/٠٣.	٨٢
جدول رقم (٢٠) متوسط أجر وإنتاجية العامل فى صناعة تجهيز الألياف وتصنيع الغزول ، والمنسوجات والملابس الجاهزة لعام ٢٠٠٤/٠٣ .	٨٦
جدول رقم(٢١)الوزن النسبىللقيمةالمضافةالصافيةالمباشرة فىالقيمةالإجمالية لإنتاج وصناعات الألياف، والغزول، والمنسوجات، وتوزيعها النسبى خلال عام٢٠٠٤/٠٣.	٩٤
جدول رقم (٢٢) الوزن النسبى للقيمة المضافة الصافية المباشرة وغير المباشرة فى القيمة الإجمالية لإنتاج وصناعات الألياف ، والغزول ، والمنسوجات ، وتوزيعها النسبى خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٩٥
جدول رقم (٢٣) التكوينات الرأسمالية ، ورأس المال المستثمر فى الأصول الثابتة فى صناعات الغزل ، والنسيج والملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ .	٩٧
جدول رقم (٢٤) التغير فى المخزون السلعى لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٠٤/٠٣ .	١٠١

"المقـــدمـة"

تشكل سوق أي من المنتجات السلعية أو الخدمية المناخ الذي تعمـل فـى إطـاره المنشأة أو المؤسسة المنتجة للسلعة أو الخدمة – وفى ظل هـذا الإطـار تتخـذ المنشـأة القرارات المتصلة بتخصيص مواردها وتحديد مستوي إنتاجها . ومن الطبيعـى أن لاتتـأثر قرارات المنشأة فى هذا الشأن بحجم مواردها وإمكانياتها الفنية والإدارية فقط ، بل يحكمها فى ذلك أيضاً سلوكيات الأطراف الأخري ذات الصلة بنشاط المنشأة والمتعاملة فـى نفـس سوق السلعة مثل الطرف (أو الأطراف) المورد للمدخلات والخدمات اللازمة لنشاط المنشأة ، وكذلك الأطراف المستهلكة أو المستخدمة لمخرجاتها . كما يشارك فى ذلك أيضاً سـلوكيات أطراف أخري مثل المؤسسات ذات الصلة بتمويل نشـاط المنشـأة أو المنشـآت المماثلـة الخارجية حيث إستيراد أو تصدير مخرجات المنشـأة أو المـدخلات اللازمـة لنشـاطها . وبالإضافة إلى ذلك أيضاً هناك الإطار المؤسسي والتنظيمى الذى يؤثر على قرارات المنشأة سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره علـى قـرارات الأطـراف الأخرى ذات الصلة بنشاط المنشأة .

.وفى إطار المفهوم السابق لدراسة السوق ، كثيراً ماتثار بعض المشكلات أو المحددات التى تواجه المنشآت المصرية المشتغلة بتصنيع غزول المنسوجات والتى تعزوها مثل هـذه المنشآت إلى الأطراف الأخرى المشاركة والمتعاونة معها فى سوق هذه المنتجات ، حيـث هناك من المشكلات التى قد تعزي إلى موردي إحتياجات هذه الصناعة مـن المـادة الخـام الأساسية سواء من حيث الأصناف أو جودة هذه الخامات أو إرتفاع أسعارها ، وهناك مـن المشكلات التى قد تعزي إلى الطرف المستخدم لإنتاجها من الغزول (صـناعة المنسـوجات) حيث قلة طلبها على إنتاج الطرف الأول من الغزول إما بسبب ضعف طاقتها الإسـتيعابية أو الإدعاء بعدم جودة هذه الغزول ونوعيتها . كما أن كلا من الطرفين قد يعـزو جانـب مـن المشاكل أو المحددات التى تواجه صناعته إلى منافسة الأطـراف الخارجيـة فـى السـوق الوطنية . كما قد تشكو هذه الأطراف أو أى منها من عـدم ملائمـة السياسـة الإئتمانيـة المتصلة بنشاطها أو السياسات الإقتصادية التى تشارك فى تشكيل المناخ الذى تعمـل فـى إطاره .

ولهذا كانت دراسة السوق المصرية للغزول هى الهدف الأساسي للدراسة الحالية. فدراسة وتحليل سوق أي من المنتجات السلعية أو الخدمية في إطار العلاقات المتشابكة مع الأطراف الأخري المتعاونة في إنتاج السلعة أو الخدمة والمستخدمة لها يعد من الأدوات الكاشفة لمواطن ونوعية المشاكل أو المحددات التى تواجه إنتاج السلعة أو الخدمة ومن ثم تحديد الأدوات والسياسات اللازمة للتغلب عليها. وفي هذا الشان هناك الكثير من التساؤلات التى يمكن أن تطرح نفسها للإجابة عليها من قبل مثل هذه الدراسات، حيث هناك من التساؤلات التى يمكن أن تطرح حول نشاط أى من الأطراف المتعاملة في سوق السلعة ونتائج أعمالها بالنسبة لأهدافها المنشودة لتواجدها في هذه السوق، ومن هذه التساؤلات – وعلى سبيل المثال– ما هو حجم نشاط أو تعاملات المنشأة المتواجدة في السوق؟ ... وهل تحقق المنشأة فائضاً مناسبا؟... وهل يتحقق هذا الفائض بدون دعم من الدولة أو أي من الأطراف الأخري المتعاملة معها؟... وهل يحقق هذا الفائض عائداً مناسباً على إستثماراتها في النشاط، ... وما هى توقعات قدرة المنشأة على الإستمرار في النشاط؟ وغيرها من التساؤلات. كذلك أيضاً هناك بعض التساؤلات الأخري التى يمكن أن تطرح حول مساهمات الطرف المنتج للسلعة أو الخدمة والأطراف الأخري المتعاملة معه في التنمية الإقتصادية، ومن بينها – وعلى سبيل المثال– ما هى القيمة المضافة التى يساهم به أي من هذه الأطراف؟.... وما هو توزيع الدخل الناشئ عن نشاط هذه الأطراف؟.... وما هى قيمة التحويلات الضمنية ما بين الأطراف المتعاونة في إنتاج السلعة والمستخدمة لها؟.

إن صناعة غزول المنسوجات تعد حلقة من حلقات إنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها النهائى من منسوجات وملابس جاهزة، ومن ثم فقد يكمن بعض من المشاكل أو المعوقات التى تواجه صناعة الغزول في أي من حلقات الإنتاج أو التصنيع السابقة أو اللاحقة لها، كما قد يكمن البعض الآخر منها داخل هذه الصناعة ذاتها، أو في سلوكيات الأطراف الأخري المتعاملة في سوق الغزول أو المشاركة في تشكيل إطارها المؤسسي والتنظيمى. ولذلك إذا كانت الدراسة الحالية تستهدف الكشف عن مواطن ونوعية المشاكل التى تواجه صناعة الغزول تمهيداً لإقتراح الأدوات والسياسات اللازمة للتغلب عليها فإن ذلك يستلزم بالتبعية تحديد حلقات الإنتاج والتصنيع السابقة واللاحقة لها ثم التعرف على نشاط الطرف الممثل لكل من هذه الحلقات وإتجاهات تعاملاته داخل هذه السوق، إلى جانب نشاط الأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق والخارجة عن حلقات الإنتاج والتصنيع. ولهذا يقوم منهج الدراسة على رسم خريطة طريق لإنتاج وتصنيع الألياف الخام إلى منتجها

النهائى، بدءاً من مرحلة إنتاج الألياف الخام، ومروراً بحلقات تصنيعها المختلفة، وإنتهاءً بحلقات تصنيع المنسوجات والملابس الجاهزة، ثم توصيف نشاط الطرف الممثل لكل من هذه الحلقات من حيث حجم الإنتاج والمعروض، والأسعار، والمخزون، والطاقة الإنتاجية، والمؤشرات المرتبطة بتحقيق الهدف من تواجده وتعامله في هذه السوق. ويتوازي مع ذلك أيضاً توصيف وتحليل نشاط الأطراف الأخرى الخارجة عن إطار حلقات الإنتاج والتصنيع والمتعاملة مع هذه السوق (مثل الدولة، وقطاع التجارة الخارجية)، متضمنا في ذلك المؤشرات المرتبطة بالأهداف التى تسعى إلى تحقيقها من خلال تعاملها في هذه السوق، وحيث يلى ذلك إستخلاص نوعية المشاكل أو المعوقات التى تواجه صناعة الغزول، ومواطن تواجدها، والأدوات والسياسات المقترحة للتغلب عليها.

هذا وإذا كانت الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة السوق المصرية للغزول فإن ذلك ليس في إطار دراسة تحليلية للعرض، والطلب على الغزول، ولكن في إطار التساؤلات السابق ذكرها حول نشاط وتعاملات الأطراف المشاركة في هذه السوق، ونتائج تعاملاتها على أهدافها المنشودة من هذه المشاركة والتعاملات، وتحديد مواطن المشاكل أو المعوقات التى تواجه نشاطها والأدوات المقترحة للتغلب عليها. ولتحقيق هدف الدراسة، قسمت إلى ثلاثة فصول يتضمن الفصل الأول منها التعريف بالأطراف المشاركة والمتعاملة في السوق الوطنية للغزول، ثم التعريف بالمشكلات والمعوقات التى تواجه نشاطها من واقع رصدها عن طريق الدراسات السابقة للمؤسسات المعنية. أما الفصل الثانى من الدراسة فيتضمن التعريف بنشاط كل من الأطراف الممثلة لحلقات الإنتاج والتصنيع المختلفة من حيث حجم الإنتاج، وأسعاره، والطاقات الإنتاجية المستغلة والعاطلة، والمخزون من الإنتاج، والعرض والطلب ومصادره، كما يتضمن هذا الفصل أيضاً التعريف بمساهمات كل من حلقات الإنتاج والتصنيع المتتابعة للألياف الخام في التجارة الخارجية وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية إلى جانب التعريف بالتعريفات الجمركية على الصادرات والواردات من مخرجات هذه الصناعة، والاتفاقيات الدولية، والثنائية لمصر في هذا الشأن، والتوقعات المنتظرة لتأثيرها على الصناعة الوطنية للغزول والمنسوجات، وحيث ينتهى هذا الفصل بالتعريف بنشاط بعض الأطراف الأخرى المشاركة في هذه السوق، مثل صندوق دعم صناعة الغزل، والنسيج، ومكاتب التمثيل التجارى، ومركز تحديث الصناعة. أما الفصل الثالث من الدراسة يتضمن نتائج نشاط كل من هذه الأطراف على أهدافه المنشودة من المشاركة والتعامل في هذه السوق من واقع نتائج نشاطه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم يأتى الفصل الرابع من الدراسة ليتضمن النتائج والتوصيات. وهنا يجدر التنويه إلى استناد الدراسة في ذلك على

بعض المؤشرات النسبية عن نتائج هذا النشاط خلال العام المشار إليه والتى تفى بالغرض، وليس على التطور التاريخى لمؤشرات مطلقة أو نسبية، ووفقا بما سمحت به البيانات والمعلومات المتاحة للدراسة. كما يجدر التنويه أيضاً إلى الصعاب التى واجهتها الدراسة في سبيل توفير البيانات والمعلومات اللازمة حيث تعذر الحصول على بعض البيانات ولسلسلة زمنية تتسق مع غيرها من البيانات.

ولقد شارك فى أعداد هذه الدراسة كل من : أ.د. عبد القادر دياب (باحث رئيسى) ، أ.د. عبد القادر حمزة، أ.د. محمد الكفراوى ، أ.د. أمانى عمر ، أ.د. هدى النمر، د. زلفى شلبى، د. صادق رياض، د. إيمان الشربينى ، د. سحر البهائى، د. وفاء مصلحى ، كما عاون فى إعدادها من الباحثين، والباحثين المساعدين كل من أ.سامح طلعت أ. أمانى محمد ، أ. مروة سعودى ، أ. أحمد صبحى .

١- الفصل الأول: الأطراف المشاركة ، والمتعاونة فى سوق الغزول المصرية والمشاكل المحددات

تعد المنشآت القائمة على تصنيع غزول المنسوجات هى الطرف الأول الرئيسى المتعامل فى هذه السوق، ويشاركها فى ذلك بعض الأطراف الأخرى سواء تلك القائمة على توريد إحتياجاتها من المواد الخام الرئيسية (وغيرها من مستلزمات الإنتاج) ، أو تلك القائمة على إستخدام وتوزيع إنتاجها من الغزول ،وذلك بالإضافة إلى أطراف أخرى فاعلة ومؤثرة فى هذه السوق وبشكل مباشر ، ومنها – وعلى سبيل المثال – مؤسسات الإئتمان ، والإطار المؤسسى والتنظيمى الذى يحكم عمل هذه الأطراف ، إلا أن محاولة تتبع سلسلة الأطراف الأخرى غير المباشرة والتى لها تأثيرها على هذه السوق من خلال علاقتها بالأطراف الرئيسية المتعاملة فى هذه السوق يمكن أن ينتهى إلى كثرة وتنوع هذه الأطراف ، والتى يتوقع أن تمثل غالبية قطاعات وأنشطة الإقتصاد الوطنى ، وهو ماقد يخرج بالدراسة الحالية عن حدود أهدافها . ومع ذلك وفى حدود الأهداف المخططـــة لهذه الدراسة يمكن تحديد الأطراف المتعاملة فى هذه السوق بصورة مباشرة ، ونشاط ووظائف كل منها على النحو المبين فى هذا الفصل من الدراسة .

١- الأطراف الرئيسية المشاركة والمتعاملة فى سوق غزول المنسوجات :

(١/١) منشآت تصنيع الغزول : وهى انمنشآت القائمة على تصنيع الآلياف الطبيعية (قطن/كتان/جوت) أو الصناعية إلى غزول . وتختلف هذه المنشآت فيما بينها من حيث درجة التخصص ، حيث هناك من المنشآت التى يقف نشاطها عند حدود تصنيع الألياف إلى غزول بغرض البيع إلى منشآت تصنيعها إلى منسوجات، كما أن هناك من المنشآت التى يمتد نشاطها ليشمل تصنيع الغزول إلى منسوجات . كما يتواجد مابين المنشآت القائمة على تصنيع الألياف إلى غزول المنشآت المتخصصة فى إنتاج نوعيات معينة من الغزول دون غيرها من الغزول . وهناك من المنشآت المشتغلة فى صناعة الغزول التابعة للقطاع العام (قطاع الأعمال العام) ، وهناك أيضاً المنشآت التابعة للقطاع الخاص ، ولقد بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى صناعة الغزول خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٥٢٣ منشأة منها ٣٨ منشأة تابعة للقطاع العام٤٨٥ منشأة تابعة للقطاع الخاص (جدول رقم (١)) .

(٢/١) منشآت تجهيز وتصنيع الألياف: وهى المنشآت القائمة على توريد إحتياجات منشآت تصنيع الغزول من الألياف والتى تضم منشآت تجهيز وإعداد الألياف الطبيعية ومن بينها منشآت حلج وكبس القطن ، وصناعة ألياف الكتان ، وصناعة ألياف الجوت . كما تشمل أيضاً المنشآت القائمة على تصنيع الألياف الصناعية مثل ألياف البولستر ، والنايلون وغيرها . ولقد بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى حلج وكبس القطن خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٨١ منشأة منها ٤٠ منشأة تابعة لقطاع الأعمال العام ، ٤١ منشأة تابعة للقطاع

الخاص . كما بلغ تعداد المنشآت المشتغلة بصناعة الألياف والخيوط الاصطناعية خلال نفس العام ١٠ منشآت منها ٩ منشآت تابعة للقطاع الخاص ، ومنشأة أخرى تابعة لقطاع الأعمال العام (جدول رقم١).

(٣/١) **قطاع الزراعة :** حيث يشارك هذا القطاع بتوفير إحتياجات صناعة الغزول من الألياف الخام الطبيعية من أقطان ، وكتان ، وألياف أخرى تدخل فى صناعة الجوت (مثل التيل) ، والأصواف . ولقد بلغت المساحات المنزرعة لهذا الغرض خلال عام ٢٠٠٣نحو ٥٣٥ألف فدان من الأقطان ، ونحو ٣١,٠ ألف فدان من الكتان .

(٤/١) **منشآت تصنيع المنسوجات :** وهى المنشآت القائمة على تصنيع الغزول (الطبيعية والصناعية) إلى منسوجات ، حيث تمثل بذلك جانب الطلب على مخرجات صناعة الغزول . وتتصف هذه الصناعة بإنتاجها المتعدد من نوعيات المنسوجات ذات المواصفات المختلفة تبعاً لمواصفات الغزول المستخدمة فى تصنيعها (سميكة – رفيعة) أو نسب الخلط بين النوعيات المختلفة من الغزول (ألياف طبيعية بنوعياتها المختلفة/ وألياف صناعية بنوعياتها المختلفة) . كما يختلف بالتبعية تخصص المنشآت المشتغلة فى هذه الصناعة ، والتى تصنف إلى مجموعات رئيسية، حيث هناك مجموعة تصنيع الغزول والمنسوجات معاً ومجموعة تصنيع المنسوجات، ومجموعة تصنيع أقمشة التريكو والكروشيه ومنتجاتها ، ومجموعة صناعة السجاد والكليم، والأبسطة، ومجموعة صناعة الحبال ، والدوبارة والشباك ومجموعة تصنيع المنسوجات الأخرى. ولقد بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى هذه الصناعة بمجموعاتها الأربع خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٨٢٤ منشأة منها ٤٠ منشأة تابعة لقطاع الأعمال العام، ٧٨٤ منشأة تابعة للقطاع الخاص . حيث بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى تصنيع الغزول والمنسوجات ٥٢٣ منشأة تشمل ٣٨ منشأة تابعة لقطاع الأعمال العام، ٤٨٥ منشأة تابعة للقطاع الخاص أما المنشآت القائمة على تصنيع النسيج فقط (دون الغزول) فبلغ تعدادها ١٣٢ منشأة تشمل منشأة واحدة تابعة لقطاع الأعمال العام، ١٣١منشأة تابعة للقطاع الخاص. كما بلغ تعداد المنشآت المشتغلة فى صناعة الحبال، والدوبارة والشباك منشأة واحدة بقطاع الأعمال العام، وأخرى تابعة للقطاع الخاص. أما الصناعات الأخرى فتغيب فى قطاع الأعمال العام ، وتنحصر فى القطاع الخاص والذى بلغ تعداد منشآته فى هذه الصناعات ٣٥ منشأة فى صناعة السجاد والكليم والأبسطة، ١١٤ منشأة فى صناعة أقمشة التريكو والكروشيه ومنتجاتها، بالإضافة إلى ١٨ منشأة فى صناعة منسوجات أخرى .

(٥/١) **منشآت صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة :** وهى المنشآت المشتغلة بتفصيل وتصنيع المنسوجات إلى ملابس جاهزة والتى بلغ تعدادها ٤٨٥ منشأة تابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى منشأة واحدة تابعة لقطاع الأعمال العام خلال نفس العام السابق ذكره . وهنا يجدر التنويه إلى أن هذه الصناعة وإن كانت تمثل جانب الطلب على المنسوجات الجاهزة إلا أن طلب المنشآت المشار إليها لايمثل سوى جانب من إجمالي الطلب على

المنسوجات ، على حين يشكل طلب المستهلك النهائى للملابس الجاهزة الجانب الآخر من هذا الطلب حيث يتم تصنيعها لدى المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (والتى لايشملها حصر المنشآت المشتغلة فى هذه الصناعة) بالقطاع الخاص .

(٦/١) **قطاع التجارة الخارجية** : يشارك قطاع التجارة الخارجية (تصديراً وإستيراداً) فى التعامل (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة) بسوق الغزول من خلال تعاونه فى توفير (إستيراد) إحتياجات أى من الأطراف المشار إليها سابقاً من مدخلات الإنتاج اللازمة لنشاطه من الأسواق الخارجية أو تصريف (تصدير) جانباً من مخرجاته إلى تلك الأسواق ، سواء عن طريق المنشآت المتخصصة (فى التصدير أو الأستيراد) أو عن طريق التعامل المباشر لهذه الأطراف مع الأسواق الخارجية .

(٧/١) **التجارة الداخلية والنقل** : يشارك قطاع التجارة والنقل الداخلى فى التعامل بهذه السوق بإعتباره وسيطاً فى توفير ونقل إحتياجات أى من الأطراف السابقة من مستلزمات الإنتاج أو فى تصريف مخرجاته إلى الأطراف الأخرى المشاركة فى هذه السوق .

(٨/١) **منشآت أخرى ثانوية** : هناك من المنشآت الأخرى التى تعد فى حكم المستفيد من أي من الأطراف المتعاملة فى هذه السوق حيث إمكانية حصولها على إحتياجاتها (أو جانباً منها) من مخرجات الطرف المتعاملة معه ، والتى قد يكون لسلوكياتها تأثيراً ملموساً على نتائج نشاط هذه الأطراف فى بعض الأحيان. ومن نماذج هذه المنشآت فى السوق المصرية للغزول المنشآت المشتغلة فى إستخراج الزيوت من بذور القطن ، والكتان والتى تعد من النواتج الثانوية فى مراحل إعداد وتجهيز الألياف الطبيعية من هذه المحاصيل (حلج القطن ، وتصنيع الكتان) ، بالإضافة إلى المنشآت المستفيدة من نواتجها الثانوية الأخرى مثل صناعة التنجيد . وكذلك هناك أيضا من المنشآت التى تستفيد من النواتج الثانوية الأخرى للأطراف المنتجة للغزول أو المنسوجات .

(٩/١) **مؤسسات الائتمان**:

حيث تشارك هذه المؤسسات في سوق الغزول من خلال ما تقدمه من قروض للأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق لتمويل استثماراتها أو نشاطها الجاري ، مقابل ما تحصل عليه هذه المؤسسات من عائد على مواردها المستثمرة لهذا الغرض ، ومن الطبيعي أن يكون لشروط وسلوكيات هذه المؤسسات تأثيرها على نتائج نشاط الأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق الذي يتوقف على حجم نشاط هذه الأطراف من ناحية ، وحجم تعاملها مع هذه المؤسسات من ناحية أخري ، كما قد تستخدم هذه المؤسسات وفى كثير من الأحيان كأداة من أدوات السياسة الحكومية تجاه نشاط أي من الأطراف الأخرى المتعاملة في هذه السوق .

(١٠/١) الدولة (الحكومة):

تعد الدولة ممثلة فى الحكومة من أهم الأطراف المتعاملة والمؤثرة فى سوق الغزول من خلال أدوات السياسة الإقتصادية التى تنفذها تجاه نشاط أي من الأطراف الأخري المتعاملة فى هذه السوق ، أو تجاه الأنشطة الأخرى المتصلة أو المتشابكة مع هذه الأطراف ، حيث يأتى تأثير الدولة على نشاط هذه الأطراف من خلال ما يفرض عليها من ضرائب على نشاطها الجاري أو على مستلزمات الإنتاج اللازمة لها، أو من خلال ما تقدمه من دعم مباشر لنشاطها أو دعم لمستلزمات إنتاجها . كما قد يأتى تأثيرها على هذه السوق أيضاً من خلال ما يفرض على صادراتها (من المخرجات) أو وارداتها (من المدخلات) من رسوم وتعريفات جمركية ، وقد يشارك فى ذلك أيضاً طبيعة الإجراءات والنظم التى تحددها الدولة لتنظيم التعامل فيما بين هذه الأطراف أو مع غيرها من الأطراف الأخرى ذات الصلة بهذه الأطراف ، وقد يأتى ذلك أيضاً من خلال التدخل المباشر (مثل التسعير الجبري لبعض مخرجات النشاط) فى نشاط أي من هذه الأطراف . كما تشارك الدولة فى تأثيرها على أي من هذه الأطراف من خلال ما تقدمه من خدمات بهدف تهيئة الظروف المناسبة لعملها وتطوير نشاطها ومن النماذج على ذلك ما تهدف إلية الدولة من إنشاءها لصندوق دعم صناعة الغزل والنسيج ، إلى جانب دخول هذه الصناعات ضمن الأطراف المستفيدة من وجود جهاز التمثيل التجاري ، ومركز تحديث الصناعة .

وبالإضافة إلى الأطراف السابقة المشار إليها هناك أيضاً من التنظيمات الأخرى التى تشارك فى تقديم خدماتها لبعض هذه الأطراف بغرض تطوير وتنمية نشاطها مثل غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات، وجمعيات رجال الأعمال، ويصور الشكل رقم (١) طبيعة العلاقة بين الأطراف المشاركة والمتعاملة فى سوق الغزول المصرية والمشار إليها من قبل .

٣- مشكلات ومحددات صناعة الغزول والمنسوجات

تعد صناعة الغزل والنسيج من الصناعات العنقودية ذات العلاقات الأمامية والخلفية ومن ثم فإن المشاكل التى ترتبط بمرحلة معينة سواء فى مراحل إنتاج الألياف الخام أو الحليج تؤثر بالتبعية على مراحل التصنيع التالية لها ، كما تؤثر كذلك وعلى أي من هذه المراحل قرارات الأطراف الأخرى ذات الصلة بهذه الصناعة وبمراحلها المختلفة وفى مقدمتها مصادر التمويل، والدولة ذاتها بما تضعه من سياسات مالية وإقتصادية ترتبط بهذه الصناعة، ويمكن فيما يلى إيجاز أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه هذه الصناعة خاصة ما يرتبط منها بصناعة القطن باعتباره عماد صناعة الغزول والمنسوجات فى مصر، وكما رصدتها الدراسات السابقة والمؤسسات المعنية بهذه الصناعة.

- من المشاكل المؤثرة على سمعة القطن المصرى والتى تقلل من صفات الجوده التى يتسم بها مشكلة خلط الأصناف سواء تم ذلك خلال عمليات الزراعة أو الجنى أو الحليج حيث تؤثر هذه العلمية على جودة الغزل بالإضافة إلى إحداث الكثير من الإعطال أثناء عملية تصنيع الغزل وكذلك إثناء مراحل التجهيز والتحضير، ومن ثم فقد أصدرت الهيئة العامة للتحكيم قراراً بفرض غرامـــة قدرها ٢٥٠ جنيها على القنطار التى تثبت فيه الهيئة وجود خلط فيه خاصة للأصناف متشابهة اللون[1] ، ورغم أن الوزارة تقوم بتسليم بذور الأصناف المطلوب إستلام أقطانها والتى تلائم صفات الجوده المطلوبة للأسواق الداخلية والخارجية إلا أن دخول القطاع الخاص مشاركا لكل من قطاع الأعمال العام والقطاع الإستثمارى وعدم وجود الرقابة الصارمة على مصادر البذره بعد تبخيرها في المحالج قد أدى إلى وجود ظاهرة الخلط في التقاوى المطلوبه، بالإضافة إلى القصور الواضح من الفرازيين أثناء عملية الفرز وتحديد الصنف والرتبـــة مما يؤدى إلى إهدار جهود المزارعين وتناقص صافى العائد الفـــدانى، وزيادة عملية الخلط .

- ارتفاع تكلفة إنتاج القطن حيث اتجهت للزيادة المستمره من سنه لأخرى خاصة فيما يتعلق بعنصر العمل سواء لأداء العمليات الزراعية أو جنى القطن بالإضافة لارتفاع أسعار مستلزمات الأنتاج التى خضعت لتفاعل عوامل العرض والطلب دون تفعيل قانون الاحتكار وحماية المستهلك وضعف منافسة الجمعيات التعاونية أو بنوك التنمية امام سطوة القطاع الخاص الأمر الذى أدى إلى ميل التسعير إلى الصفه الاحتكارية، ولم يقف أمر زيادة التكاليف على ما سبق بل إمتـــد إلى إيجار الأرض الزراعية الذى ارتفع إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٩٢/٩١ بسبب تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وترك الإيجار يتحدد وفقا لتفاعل عوامل العرض والطلب، بالإضافة إلى السياسات السعرية التى أدت لزيادة سعر الضمان لمحصول القمح مع ترك التسويق إختيارياً، ومع إرتفاع أسعار الأعلاف وأسعار المنتجات الحيوانية، إرتفعت القيمة الإيجارية لمحصول البرسيم وإتجـــه الزراع إلى الدورات البديلة الأكثر ربحية وجاءت المقارنة في غير صالح دورة البرسيم التحريش والقطن مما أدى لعزوف المزارعين عن زراعة القطن الذى إنعكس على تناقص مساحته .

- الأهمـــال في عملية جنى القطن خاصة فيما يتم جنيه في فترة الصباح وعدم تركه ليجـــف للدرجة المطلوبة بالإضافة إلى تلوث القطن بالشوائب والشعيرات والمواد الغريبة التى تؤدى إلى ظهور العيوب في المراحل التالية خاصة مرحلة الغزل وما يترتب عليها من زيادة أعطال ماكينات الغـــزل وظهور العقد في خيوط الغزل التى تنتقل إلى النسيج ومنه إلى الملابس الجاهزه مما يقلل من قيمتها ومقدرتها على المنافسة في

---

[1] الأهـــرام الاقتصادي : العدد ١٩٢٧ ، ٢٠٠٥/١٢/١٢، ص ٣٩.